بدايات مليشيات سودانية وتبلور تهم : في مأساة دارفور الجنجويد

07-8-2004

الذي جرى عند اندلاع الأزمة الحالية، (وهنا يأتي التقاطع بين الحكومة السودانية وتلك المفردة الغريبة لتسهل الإشارة بالإدانة لنظام عمر البشير بإنشاء وتسليح مليشيا الجنجويد)، هو أن فرسان "الجنجويد" ظلوا يحمون مجموعاتهم القبلية من أي عدوان من المتمردين، والتقى هذا الدور للجنجويد مع الدور الحكومي في رد الاعتداءات المتتالية من المتمردين. فالاثنان

بقلم عبدالرحمن الهرتازي

مواد ذات علاقة

دارفور و'السودان الجديد'!

لم يسبق لولاية دار فور أن عرفت هذا البروز الإعلامي في المنابر الدولية، مثل ما بلغته في الآونة الأخيرة، مع تحيز فاضح لطرف المتمردين ضد حكومة "الإنقاذ" بقيادة عمر البشير، كما أنها بلغت مستوى من الأهمية والخطورة ما جعل بابا روما يتحرك، فبعث برسول منه إلى الخرطوم لينطلق من هناك إلى دارفور مع أنه لا يوجد في الإقليم مواطن نصراني واحد.

مأساة الدارفورين والفلسطينيين واحدة:

مأساة دارفور والدارفوريين من أهل السودان واحدة، هي من نتاج المتكالبين والمتسابقين على ما يدر الذهب الأبيض والأشقر والأسود ويقوي النفوذ، وما يضمن السلطة لهم سواء بحق يستوجبه لهم حق المواطنة أو لمن شد الآفاق يطلب الهيمنة والاستحواذ. عندما جلست إلى مضيفي سفير جمهورية السودان في الرباط، سألته هل سيحل العالم مسألة دارفور ويجعل السودان أكثر استقرارا وآمنا، عبر حملة إعلامية ضاغطة وتلويحات بعقوبات وتدخل عسكري في نوادي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، علق قائلا "إن الكوارث الإنسانية تمتد على مساحة جغرافيا العالم، وفي صلبها تحديدا المأساة الإنسانية في فلسطين، والتي يتغافلها ويتجاهلها العالم الأوروبي والأمريكي الذي يدعي الدفاع عن الإنسانية وحقوق الإنسان". إن الحملة والضغوط على السودان الشقيق، من الغرب هذه المرة بعد أن هدأت العاصفة من جهة الجنوب، تشن، كما يقول مضيفي، "على السودان لدر الرماد في العيون، لتشتيت الانتباه عما ما يجري من مآسي في مناطق مختلفة من العالم". إلى هنا، لا نريد أن نبرر ما جرى ويجري في غرب السودان، والقول ما يؤكده السفير بأن حكومة السودان تعترف، حتى قبل أن تندلع الأزمة السياسية والأمنية، بوجود مشاكل إنسانية في دارفور. "نعم، يقول، هناك مشكلة وهناك أزمة، وهنالك حاجة لمواجهة هذه الأزمة ومعالجتها، وهذا ما تعترف به الحكومة السودانية منذ أول وهلة. وحكومتنا أقرت بوجود هذه المشكلة وبذلت الجهد لمعالجتها، لذلك بادرت من جانبها إلى اتخاذ الخطوات التي في حدود إمكاناتها الداخلية لاحتواء المشكل من جوانبه الانسانية، وسهلت انسياب المواد الغذائية من مناطق السودان المختلفة إلى مناطق الأزمة في دارفور، ثم فتحت الأبواب أمام المنظمات الإنسانية للمساهمة في مواجهة".

الجنجويد وتهمة "الإبادة": فأين المقابر الجماعية؟

نقفز قليلا ونتخطى كل ما سبق أن قيل سلفا إلى اسم غريب متهم وتردده الألسن في المنابر الإعلامية والدولية واعتبره قرار للكونغرس الأمريكي في الأيام القليلة الماضية المارد المسؤول في ما أسماه "الإبادة الجماعية" لضحايا من بين ما يفوق 10000 من الوفيات في ولاية دارفور. الاتهام جاء من مجلس الشيوخ الأمريكي ضد "الجنجويد"، هذا الاسم اللغز، رغم أنه في حالات الإبادات الجماعية عادة يترك المتهم أثرة بين مكان ومكان فتنقل الكاميرات والصورة بقايا الضحايا في المقابر الجماعية بالعشرات.

يعرّف ضيفي، في حوار أثقلته عليه بكثرة الأسئلة، الإبادة الجماعية بكونها محو أو إبادة عنصر من العناصر البشرية في مكان ما، وذلك وفق خطة ممنهجة قائمة على توجه سياسي محدد. لذلك فهذا الوصف، يوضح محدثي، "لا ينطبق البتة على ما حدث في دارفور، ذلك لأنه لا توجد هناك أية خطة لإزالة أي عرق من الأعراق في دارفور". ثم إن كل القبائل الموجودة في ولاية دارفور، يستغرب السفير، "هي قبائل مسلمة منذ أن نشأت دولة السودان الحديثة، ولا توجد بها أي نسبة سكانية من غير المسلمين، فكل القبائل السودانية التي تعيش في هذه الولاية سواء منها الإفريقية أو العربية هي مسلمة بنسبة مائة بالمائة. ولا يمكن أن تكون هناك خطة إبادة لسكان دارفور، لأن هذه العناصر هي عناصر مؤيدة للتوجه الإسلامي الذي تقوم عليه الدولة السودانية". لكن، بعد كلام السفير، يتساءل السائل لماذا تلك الإحصائيات التي تقفز في كل تقرير من التقارير الإخبارية الدولية بين رقم 10000 و 30000 وما يفوق ذلك من القتلى والوفيات ضحايا الأزمة في دارفور؟

جواب أحمد مكي أحمد جاء متطابقا مع إفادات خارجية، فما نسمعه من أرقام في وسائل الإعلام هي إحصاءات في الأساس عدد الضحايا في الجيش الحكومي أو المواطنين العرب وغير العرب الذين يحسبون على غير طرف المتمردين. إذن تلك الإحصاءات، حسب تقدير ضيفي، "كل الإحصاءات التي تعتمدها جهات ومنظمات مغرضة وهمية، لإقناع العالم بأن هناك إبادة جماعية في دارفور"، وتتعزز تصريحات السفير السوداني في هذا الشأن بإفادة من وليام فاف الكاتب الصحفي الأمريكي في مقابلة مع فضائية "سي إن إن" الأمريكية يشرح فيها ملابسات قرار مجلس النواب الأمريكي بوصف ما يجرى في دارفور بأنه "إبادة جماعية". ويشير

فاف بهذه المناسبة إلى أن هناك ثلاث مجموعات ضغط داخل مجلس النواب هي التي تبنت القضية الدارفورية ونشطت في حشد الدعم لمشروع قرار "الإبادة جماعية". هذه المجموعات هي جماعة "النواب السود" واللوبي اليهودي وجماعة "اليمين المسيحي". ويوضح السفير أنه لا يمكن أن تكون هناك إبادة في دارفور، لأن إبادة 10000 شخص لابد وأن تتناقل وسائل الإعلام بقاياهم وجثثهم في مكان ما من المنطقة، ولا يمكن للحكومة إخفاءها. وهذا الادعاء قد يكون صحيحا لو أننا وجدنا مقابر تحوي 50 أو 100 أو 500 من الأشخاص. وبالفعل، فدون الأرقام المتناطحة، لا شيء حتى الآن ولا دليل مادي على وجود أي مقبرة جماعية لأي عدد من الأشخاص في دارفور. "نعم هناك قتلى من الجانبين، وقد يسقط ضحايا من الأبرياء: أطفال ونساء وعجزة، وهم بذلك يعدون ضحايا تبادل إطلاق النار، وحصيلتهم قد تصل إلى عدة الآلاف من الجانبين، من بينهم مدنيين أبرياء ومن قوات حكومية ومن المتمردين"، يقول السفير السوداني.

بداية المشكلة:

في حديثي مع سفير السودان، حملتني الأسئلة إلى الاستفهام حول بداية المشكلة وكيف نجحت قوى المتمردين في خلق الأزمة الأمنية والإنسانية التي تقول الحكومة إنها من صنعهم، وعمن يزودهم بالوسائل العسكرية. لم يبخل ضيفي في الحوار بالحديث بإسهاب عن كيف تم أول اعتداء من المتمردين في مارس 2003 على مدينة، تسمى الطينة، كانت هادئة آمنة، وحصلت خسائر بين المدنيين وفي صفوف القوات الحكومية، التي بوغتت بالهجوم، وهو ما أشعل فعلا عمليات المواجهات العسكرية بين الطرفين. وتلا هذا الاعتداء من المتمردين هجمات أخرى على مواقع حكومية وغير حكومية بشكل متكرر. وكان أبرز تلك الهجمات هجوم نفذ على مدينة الفاشر ومكاتب الفاشر والأسواق فيها، ولأن هذا الهجوم تعرض لأحد أكبر المراكز الإدارية والحكومية وعاصمة ولاية دارفور، ما كان على الحكومة، إلا أن تحرض كل القوى الشعبية والنظامية لمواجهة هذا الأمر، مما أدى في البداية إلى دحر القوى المعتدية. فلجأ المتمردون إلى جهات أخرى لبلورة القضية لصالحهم، وتطور الأمر ليصبح مسألة سياسية. فظهرت المنابر على مستوى الفضائيات العالمية، بقيادة شخصيات تدعي أنها تمثل كيانات سياسية في دارفور، وتطالب بمطالب أضحت واضحة المعالم في ما يتعلق بمسائل كالظلم الاجتماعي والتنمية والسلطة. هذا التسلسل يؤكد أن النزاع الذي ظل في إطاره القبلي حول المرعى والمياه، سيحول إلى نزاع سياسي مفتعل، لم تكن الدولة هي البادئة بإشعاله.

دور إيريتيريا واليد الخفية لـ"إسرائيل":

وتلتقي رؤية السفير مع الكثير من التحاليل في أن القوى، كما يوضح، التي تحمل السلاح الآن في دارفور، مرتبطة تاريخيا بالعمل العسكري للمتمردين في جنوب السودان. وكان من الدلائل التي تؤكد ذلك علاقة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالاضطرابات في دارفور لبعض الوقت، لأن الهدف كان هو إثارة القلاقل لزعزعة استقرار السودان من عدة جهات، حيث أحدثت ثغرة في شرق السودان بمساعدة إريثريا، وسعوا جميعا إلى إحداث ثغرة أخرى في غرب السودان، ولتكثيف الضغط على الحكومة من تلك الناحية. وأسند هذا الأمر إلى المسمى بولاد الذي قاد مجموعته في غرب السودان للغرض نفسه، لكن حملته ضربت في مهدها، غير أنها مثلت بداية لما تلاها من القلاقل، وكانت في فترة طويلة مدعومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهيأت لها فرص التدريب في جنوب السودان، رغم أن ذلك كان في إطار محدود. ولما ظهرت بوادر السلام بين الحكومة وجنوب السودان، ولتفادي الشبهة، انتقل دور الدعم من الجبهة الشعبية لتحرير في جنوب السودان إلى إريتيريا، بحكم العلاقة الوطيدة بين جبهة تحرير السودان والأخيرة..

في هذه النقطة بالذات والمتعلقة بالدور الإيريتيري في معضلة دارفور، بادرت السيد السفير بسؤالي حول مصلحة إيريتيريا ودول أخرى جاء ذكرها دون الإسم في كلام وزير الخارجية البريطانية، وهو يتحدث عن استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور، وأشار كلام الوزير إلى وقوف تلك الأطراف وراء حركة التمرد، كما جاء في حديثه ذكر "إسرائيل" في السياق نفسه.

كان رد سفير السودان أن لإيريتيريا عدة مصالح وأهداف في ما يحدث في الساحة السودانية. فمن ناحية، لإريتيريا حسابات مع الحكومة السودانية ويتم تصفيتها من خلال الوسائل المتاحة لها، ومن تلك الوسائل إيواء المعارضة في شرق السودان. ولكنها ومع شعورها بضعف هذه المعارضة ومحدوديتها، فضلت دعم أي جهة أخرى يكون لها حجم أكبر، فتوجهت لدعم المتمردين في منطقة غرب السودان. ومن الدعم الذي قدمته وتقدمه لهؤلاء دعم "لوجستي" وتدريب في داخل المعسكرات في إيريتريا نفسها. ورغم أن محاوري، لم يبد ميلا لاستخدام نظرية المؤامرة، لكنه خلص إلى أن حجم الأسلحة التي يوظفها المتمردون في دارفور ونوعيتها لا يقنع أحدا بأن تلك الأسلحة المتوفرة للمتمردين هي من بقايا الحروب التشادية، فالحرب في تشاد لم تخلف أسلحة بهذا الحجم وبهذا المستوى من التقدم. ويؤكد محاوري مرة أخرى أنه، رغم أنه لا يميل إلى نظرية المؤامرة كشماعة لتعليق كل شيء عليها، "لكن تستدعيني كل الشواهد في مسالة الأسلحة المستخدمة من طرف المتمردين وحجمها ونوعيتها للقول إن هناك طرفا آخر أكبر من إيريتيريا يغذي ويقوي هذه المجموعات بالعتاد والسلاح". وهو، وفق كلام الضيف، ما ثبت في جنوب السودان بالشواهد التاريخية التي أكدت أن بعض الدول كان لها وجود هناك وقدمت دعما لوجستيا لحركة التمرد بالخبراء والسلاح، وتم الكشف عن ذلك في فترات لاحقة.

"الجنجويد" كلمة حق أريد بها باطل:

نعود إلى الاسم الرئيس المتهم في جل الأبواق في مأساة الدافوريين. هذا الاسم العجيب الذي "دخل قاموس المصطلحات الدولية، على حد تعبير سفير السودان، فالكل الآن من الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والصحافة الدولية والعربية يتحدث عن هذا المصطلح اللغز".

يقول السفير أحمد مكي: "الكلمة مركبة من ثلاثة مقاطع، المقطع الأول هو الجن، الذي هو الجن، وهذا الجان يحمل "جيم ثري" وهو سلاح، ويركب جوادا. وبالتالي فالكلمة تجمع ثلاثة مقاطع تنسجم في كلمة واحدة هي "الجنجويد"، ودمجت فاختصرت، وتعني الجن يحمل سلاحا ويركب جوادا".

أما البداية التاريخية للكلمة، حسب ما يذكر السفير، فقد ظهرت أساسا مع الضرورات التي فرضتها حماية القبيلة التي كانت في زمن ما في حاجة لتلك الحماية ضد أي معتد. فكان أن أوجدت القبائل الفرسان الذين كانوا يتسلحون آنذاك بأسلحة تقليدية كالحراب والسيوف. وهذا أمر متعارف عليه في غرب السودان إلى جنوب وشمال بحر العرب منذ مئات السنيين. وكان لهذه القبائل العربية وجود تاريخي في المنطقة سبق وجود القبائل الأفريقية. وقد أرّخ لهذه الحقيقة المؤرخ "التونسي"، وأكد لوجود هذه القبائل العربية في المنطقة في القرن 16، وذكر تلك القبائل العربية، وهي في الأساس بقايا الممالك الإسلامية، التي كان يمتد وجودها من غرب

السودان إلى جنوبه عبر منطقة بحر الغزال التي كانت تسمى تاريخيا في الأصل ببحر العرب، ودخلتها مجموعات من الجنوبيين. والمنطقة أدخلت خلال مفاوضات نفاشا في ما عرف باتفاقية "أبييه"، وهي المنطقة التي كانت سببا في إشكالية طرحت مسألة الإرث التاريخي، فجرى السؤال حول من هم أقدم الناس في هذه المنطقة. وكانت الدلائل كلها تشير إلى أن العرب هم الأقدم هناك، وأن قبائل "الدينكا" لم يدخلوا هناك إلا بـ 160 أو 200 سنة على أبعد تقدير.

ويعود السفير إلى مسألة "الجنجويد"، فيوضح أن الأمر ينسحب على القبائل العربية الرعوية التي تتحرك في منطقة دارفور: دارفور الصغرى ودارفور الكبرى، في حركتين للرعي: حركة في الصيف وأخرى في فصل الأمطار. فعندما تكون الأمطار في جنوب دارفور، حيث تصبح المنطقة موحلة وغير صالحة للرعي، تتحرك هذه القبائل في مسارات غير منتظمة نحو الشمال الغربي لدارفور، وهناك تحدث صدامات مع المزارعين من أهل درافور السودانيين الأفارقة المسلمين المقيمين هناك، وهم من الزغاوة والفلاتة والفور والبرغو ومجموعات أخرى. والعرب الذين هم من الرعاة، عند مرور العرب الرحل، يخترق بعضهم المزارع والمناطق السكنية لإخوانهم السودانيين الأفارقة، وبذلك تحدث مواجهات، والتي كانت في السابق بدائية، وكانت تعقد مؤتمرات للصلح عن طريق زعماء القبائل لإنهاء المشاكل والنزاعات الناجمة. وبالفعل كانت تحل تلك المشاكل، التي لا تلبث أن تطفو العام الموالي مع عودة مرور العرب الرحل، الذين كانت تصحبهم لكل مجموعة عدد من الفرسان، التي كانت بدائية التسليح لغرض الحماية من الهجمات المعادية.

وبعد حصول الحرب التشادية التشادية، توفرت بنادق في أسواق الأطعمة، وبذلك أصبح بإمكان الفرد اقتناء تلك البنادق، ومن ثم تطور الأمر بالفرسان إلى التسلح بالبنادق عوضا عن أسلحتهم التقليدية، وحدا ذلك أيضا بهم إلى نوع من الانتظام، بحيث أصبح لهم قائد، ولكن ذلك بقي أمرا خاصا يتعلق بكل قبيلة تريد حماية نفسها خلال تحركاتها الرعوية. ولم يكن في وقت من الأوقات علاقة لهذه القبائل وفرسانها مع الحكومة. هؤلاء الفرسان كانوا موجودين على عهد الحكومات الوطنية السالفة.

الذي جرى عند اندلاع الأزمة الحالية، وفق رواية السفير (وهنا يأتي التقاطع بين الحكومة السودانية وتلك المفردة الغريبة لتسهل الإشارة بالإدانة لنظام عمر البشير بإنشاء وتسليح مليشيا الجنجويد)، هو أن فرسان "الجنجويد" ظلوا يحمون مجموعاتهم القبلية من أي عدوان من المتمردين، والتقى هذا الدور للجنجويد مع الدور الحكومي في رد الاعتداءات المتتالية من المتمردين. فالاثنان التقيا في هدف واحد: فهذا يدافع عن قبيلته في فلاة شاسعة بحجم دولة العراق، والآخر يعمل على إحقاق الحق وإعادة النظام. وهذا بالتالي لا يبرر التهمة الموجهة إلى الحكومة على أنها هي التي خلقت الجنجويد وأنها هي التي تسلحها، فهذا ليس صحيحا. فوجود الجنجويد وتسلحها كلمة حق أريد بها باطل، يختم سفير السودان أحمد مكي أحمد.

إلى هنا تساءلت أمام ضيفي في هذا الحوار، كيف يفسر رؤية طرف ثالث دون الغرب وأمريكا ودون المتمردين، فأحزاب المعارضة في منطقة دارفور، ومنها حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي الذي سبقت حكومته حكومة الإنقاذ بقيادة البشير، تحمل الحكومة في تعاملها بشكل من الإهمال مع الوضع في دارفور بقصد وإضعاف الإدارة الأهلية وتقسيمها إلى أغراض سياسية وعدم إعطاء أبناء دارفور أية صلاحيات في الحكم وهو ما أجج الانفلاث الأمني.

بالنسبة لضيفي تبقى تلك الاتهامات مجرد إدعاء سياسي. ودون أن ينزع عن تلك الأحزاب الحق في التحدث وفق وجهة نظرها للمشكلة في دارفور، أكد أن حكومته تقر بأن هناك، ودون شك مشكلة، وأنه لم يسبق للحكومة أن تغافلت عنها أو تجاهلتها، والأمر يتعلق تحديدا منذ البدء بمسألة التنمية المتوازنة المنتهجة في جل ولايات وأقاليم السودان، على الرغم من ذلك كان يجري تحت ظروف الاقتصادية والبنيات الطبيعية والبشرية المتأثرة بظروف الحرب التي كانت جارية في الجنوب. وبسبب هذه الحرب وأعبائها المكلفة لم تستطع الحكومة أن تجري معادلة التنمية كا ينبغي، لأن معظم الموارد كانت موجهة للحرب.

للعودة للأعلى

دارفور و'السودان الجديد'!

05-8-2004

ومن الواضح الآن أنّ إنهاء هذه الأزمة لن يتم إلاّ بتنازلات جديدة يقدمها المركز للأطراف، وقد يتمثل الأمر باتفاقات مشابهة لتلك التي جرت مع فصائل التمرد في الجنوب، وقد بدأت هناك تصريحات من الحكم السوداني بقبول تقاسم الثروة مع سكان الإقليم الثري بموارده الطبيعية. وتبدو المحصلة النهائية هي السير باتجاه سيناريو

بقلم محمد سليمان

لم تكد الحكومة السودانية تنهي جولات المفاوضات مع حركة التمرد في الجنوب من خلال اتفاق السلام الذي حدد المرحلة الانتقالية وعملية توزيع السلطة والموارد، حتى دخلت في دوامة دارفور، والتي حاولت الحكومة التعامل معها في سياق محلي لكنها لم تنجح، وتطورت الأزمة لتشكل بابا جديدا للتدخل الغربي في السودان. كما أن هناك حديثا عن اضطرابات في الشرق ودعم أرتيري للمعارضة المسلّحة، مما يلقي بتساؤلات وهواجس حول مستقبل السودان، ووحدته الجغرافية.

لقد ورثت حكومة الإنقاذ أزمة الجنوب منذ استلامها الحكم عام 1989، وعمل تحالف البشير – الترابي على حل القضية

عسكريا، وتمكنوا من تحقيق نتائج مرضية على أرض الواقع، إلاّ أن الموقف الدولي والإقليمي حال دون التمكن من القضاء على تمرد الجنوب، في حين بدأت الأمور تزداد سوءا من الناحية السياسية والاقتصادية منذ منتصف التسعينات، إلى أن قام البشير بفك تحالفه مع الترابي عام 1999 محاولا بذلك فتح صفحة جديدة في علاقات السودان الخارجية وإدارة أزمة الحكم داخليا، وإعادة إنتاج علاقة السودان بالوسط المحيط وبالولايات المتحدة وبكل من مصر والسعودية.

وأدى تفكك تحالف البشير والترابي إلى انفراد البشير بقيادة الحزب الوطني فيما استقل الترابي بالمؤتمر الشعبي، وبدت التحالفات في الداخل تتبدل وتشهد عملية الاستقطاب السياسي اصطفافات جديدة، أسفرت في النهاية عن اعتقال الترابي وعدد كبير من أعضاء حزبه بحجة التآمر على نظام الحكم مع حركة التمرد بقيادة قرنق، إلاّ أنّ حكومة البشير نفسها، وقد أدركت طبيعة المرحلة السياسية الجديدة وأهداف المحافظين الجدد الذين يقودون الإدارة الأمريكية اليوم، قامت بالتوقيع على اتفاق ماشاكوس مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في يوليو عام 2002 والذي تضمن الإطار العام لشكل النظام السياسي السوداني ولحل قضية الجنوب والعلاقة بين الدين والدولة، ثم جاء اتفاق جدة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي في 4 ديسمبر 2003 ليؤكد على ما تم الاتفاق عليه في "مشاكوس" وعلى مسألة الحكم الفدرالي والتعددية السياسية وحرية التعبير، وأن يكون شكل النظام السياسي جمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة.

في حين شكلت الاتفاقات السابقة نهاية لصداع الجنوب الذي استنزف السودان عقودا كاملة، فإنها جاءت في سياقها العام ممهدة لعملية انفصال الجنوب واستقلاله، استنادا إلى الاستفتاء المفترض أن يتم في نهاية سنوات المرحلة الانتقالية، كما أنها أعطت حركة التمرد جزءا حيويا من السلطة ونصيبا وافرا من ثروة الجنوب، ومنحتها فترة لترتيب أمورها لتتهيأ للمرحلة الجديدة.

ربما كانت حكومة البشير مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة في الجنوب لتتخلص من هذه المعضلة التي كانت دوما عائقا أمام عجلة التقدم والنهوض فيها، لكنها لم تكن مهيأة لما حدث في دارفور، ولتطور الأمور فيها، والتي تسير أيضا نحو إعادة إنتاج العلاقات الداخلية تحت دعاوى متعددة منها التهميش ومنها الاستقلال ومنها ممارسة الإبادة العنصرية من قبل ميليشيات الجنجويد التي تضم قبائل عربية ضد قبائل إفريقية تسكن المنطقة.

وتبدو مشكلة دارفور في تشابك الأبعاد السياسية والإنسانية وفي تعدد مستويات التدخل محليا وإقليميا ودوليا، إذ يربط البعض ما يحدث بأزمة العلاقة بين المركز والأطراف وحالة التهميش، في حين يربطها البعض الآخر بديناميات الحياة في دارفور المرتبطة بالبحث عن الموارد الطبيعية، ويشير آخرون إلى دور العامل الخارجي والموقف من حكومة الخرطوم. لكن ما حدث يشير إلى أن هناك "سوء إدارة" من قبل الحكومة للأزمة نتج عنها كوارث إنسانية ومبررات لتدخل دولي جديد بذرائع حماية السكان والمهجرين ومنع عمليات الإبادة العنصرية..الخ.

ومن الواضح الآن أنّ إنهاء هذه الأزمة - بعدما أصبحت محط اهتمام المنظمات العالمية والحكومة الغربية- لن يتم إلاّ بتنازلات جديدة يقدمها المركز للأطراف، وقد يتمثل الأمر باتفاقات مشابهة لتلك التي جرت مع فصائل التمرد في الجنوب، وقد بدأت هناك تصريحات من الحكم السوداني بقبول تقاسم الثروة مع سكان الإقليم الثري بموارده الطبيعية. وتبدو المحصلة النهائية هي السير باتجاه سيناريو "السودان الجديد" والذي يقوم – في حقيقته- على إعادة رسم خارطة السودان السياسية من خلال عملية تجزئة وتفتيت ليصبح عدة دول متناحرة.

وقد يعترض البعض على هذه النتيجة بالقول أنّ مطالب أهالي دافور وأهل الجنوب عادلة ضد عملية احتكار حكومة الخرطوم للسلطة والثروة طوال السنين السابقة، ووفقا لهذه الرؤية فإن المخرجات ستتمثل باقتسام عادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف وإعادة إنتاج السودان على أسس ديمقراطية أكثر عدالة؛ ربما بدا الاعتراض السابق موضوعيا في حال توافر ثقافة وطنية حاضنة تصبح من خلالها اتجاهات الفئات الدينية والعرقية والمناطق الأخرى بمثابة الثقافات الفرعية المتنوعة التي تثري المجتمع السوداني بفئاته المختلفة، بيد أنه لا يوجد مؤشرات واقعية على هذه الثقافة غير شعارات تسويقية من قبل بعض قيادات الأطراف، وما يجري في واقع الأمر يشير إلى اتجاهات انفصالية ورؤية متناقضة للمصالح بين المركز ومختلف الأطراف، وقوى سياسية تنظر إلى مصالحها مهما كانت التداعيات على وحدة السودان ومستقبله السياسي.

إنّ هناك شروطا رئيسة لا بد أن تتوافر لتشكل ضمانة كي لا تتحول المطالب بالفدرالية أو العدالة التوزيعية إلى مبررات تؤدي في النهاية إلى الانفصال والاحتراب الداخلي، تتمثل أهم هذه الشروط بوجود الجماعة الوطنية التي تشكل التيار العام المعبر عن وحدة البلاد من حيث الثقافة الجامعة والمصالح المشتركة ..

للعودة للأعلى

دارفور و'السودان الجديد'!

05-8-2004

ومن الواضح الآن أنّ إنهاء هذه الأزمة لن يتم إلاّ بتنازلات جديدة يقدمها المركز للأطراف، وقد يتمثل الأمر باتفاقات مشابهة لتلك التي جرت مع فصائل التمرد في الجنوب، وقد بدأت هناك تصريحات من الحكم السوداني بقبول تقاسم الثروة مع سكان الإقليم الثري بموارده الطبيعية. وتبدو المحصلة النهائية هي السير باتجاه سيناريو

بقلم محمد سليمان

لم تكد الحكومة السودانية تنهي جولات المفاوضات مع حركة التمرد في الجنوب من خلال اتفاق السلام الذي حدد المرحلة الانتقالية وعملية توزيع السلطة والموارد، حتى دخلت في دوامة دارفور، والتي حاولت الحكومة التعامل معها في سياق محلي لكنها لم تنجح، وتطورت الأزمة لتشكل بابا جديدا للتدخل الغربي في السودان. كما أن هناك حديثا عن اضطرابات في الشرق ودعم أرتيري للمعارضة المسلّحة، مما يلقي بتساؤلات وهواجس حول مستقبل السودان، ووحدته الجغرافية.

لقد ورثت حكومة الإنقاذ أزمة الجنوب منذ استلامها الحكم عام 1989، وعمل تحالف البشير – الترابي على حل القضية عسكريا، وتمكنوا من تحقيق نتائج مرضية على أرض الواقع، إلاّ أن الموقف الدولي والإقليمي حال دون التمكن من القضاء على تمرد الجنوب، في حين بدأت الأمور تزداد سوءا من الناحية السياسية والاقتصادية منذ منتصف التسعينات، إلى أن قام البشير بفك تحالفه مع الترابي عام 1999 محاولا بذلك فتح صفحة جديدة في علاقات السودان الخارجية وإدارة أزمة الحكم داخليا، وإعادة إنتاج علاقة السودان بالوسط المحيط وبالولايات المتحدة وبكل من مصر والسعودية.

وأدى تفكك تحالف البشير والترابي إلى انفراد البشير بقيادة الحزب الوطني فيما استقل الترابي بالمؤتمر الشعبي، وبدت التحالفات في الداخل تتبدل وتشهد عملية الاستقطاب السياسي اصطفافات جديدة، أسفرت في النهاية عن اعتقال الترابي وعدد كبير من أعضاء حزبه بحجة التآمر على نظام الحكم مع حركة التمرد بقيادة قرنق، إلاّ أنّ حكومة البشير نفسها، وقد أدركت طبيعة المرحلة السياسية الجديدة وأهداف المحافظين الجدد الذين يقودون الإدارة الأمريكية اليوم، قامت بالتوقيع على اتفاق ماشاكوس مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في يوليو عام 2002 والذي تضمن الإطار العام لشكل النظام السياسي السوداني ولحل قضية الجنوب والعلاقة بين الدين والدولة، ثم جاء اتفاق جدة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي في 4 ديسمبر 2003 ليؤكد على ما تم الاتفاق عليه في "مشاكوس" وعلى مسألة الحكم الفدرالي والتعددية السياسية وحرية التعبير، وأن يكون شكل النظام السياسي جمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة.

في حين شكلت الاتفاقات السابقة نهاية لصداع الجنوب الذي استنزف السودان عقودا كاملة، فإنها جاءت في سياقها العام ممهدة لعملية انفصال الجنوب واستقلاله، استنادا إلى الاستفتاء المفترض أن يتم في نهاية سنوات المرحلة الانتقالية، كما أنها أعطت حركة التمرد جزءا حيويا من السلطة ونصيبا وافرا من ثروة الجنوب، ومنحتها فترة لترتيب أمورها لتتهيأ للمرحلة الجديدة.

ربما كانت حكومة البشير مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة في الجنوب لتتخلص من هذه المعضلة التي كانت دوما عائقا أمام عجلة التقدم والنهوض فيها، لكنها لم تكن مهيأة لما حدث في دارفور، ولتطور الأمور فيها، والتي تسير أيضا نحو إعادة إنتاج العلاقات الداخلية تحت دعاوى متعددة منها التهميش ومنها الاستقلال ومنها ممارسة الإبادة العنصرية من قبل ميليشيات الجنجويد التي تضم قبائل عربية ضد قبائل إفريقية تسكن المنطقة.

وتبدو مشكلة دارفور في تشابك الأبعاد السياسية والإنسانية وفي تعدد مستويات التدخل محليا وإقليميا ودوليا، إذ يربط البعض ما يحدث بأزمة العلاقة بين المركز والأطراف وحالة التهميش، في حين يربطها البعض الآخر بديناميات الحياة في دارفور المرتبطة بالبحث عن الموارد الطبيعية، ويشير آخرون إلى دور العامل الخارجي والموقف من حكومة الخرطوم. لكن ما حدث يشير إلى أن هناك "سوء إدارة" من قبل الحكومة للأزمة نتج عنها كوارث إنسانية ومبررات لتدخل دولي جديد بذرائع حماية السكان والمهجرين ومنع عمليات الإبادة العنصرية..الخ.

ومن الواضح الآن أنّ إنهاء هذه الأزمة - بعدما أصبحت محط اهتمام المنظمات العالمية والحكومة الغربية- لن يتم إلاّ بتنازلات جديدة يقدمها المركز للأطراف، وقد يتمثل الأمر باتفاقات مشابهة لتلك التي جرت مع فصائل التمرد في الجنوب، وقد بدأت هناك تصريحات من الحكم السوداني بقبول تقاسم الثروة مع سكان الإقليم الثري بموارده الطبيعية. وتبدو المحصلة النهائية هي السير باتجاه سيناريو "السودان الجديد" والذي يقوم – في حقيقته- على إعادة رسم خارطة السودان السياسية من خلال عملية تجزئة وتفتيت ليصبح عدة دول متناحرة.

وقد يعترض البعض على هذه النتيجة بالقول أنّ مطالب أهالي دافور وأهل الجنوب عادلة ضد عملية احتكار حكومة الخرطوم للسلطة والثروة طوال السنين السابقة، ووفقا لهذه الرؤية فإن المخرجات ستتمثل باقتسام عادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف وإعادة إنتاج السودان على أسس ديمقراطية أكثر عدالة؛ ربما بدا الاعتراض السابق موضوعيا في حال توافر ثقافة وطنية حاضنة تصبح من خلالها اتجاهات الفئات الدينية والعرقية والمناطق الأخرى بمثابة الثقافات الفرعية المتنوعة التي تثري المجتمع السوداني بفئاته المختلفة، بيد أنه لا يوجد مؤشرات واقعية على هذه الثقافة غير شعارات تسويقية من قبل بعض قيادات الأطراف، وما يجري في واقع الأمر يشير إلى اتجاهات انفصالية ورؤية متناقضة للمصالح بين المركز ومختلف الأطراف، وقوى سياسية تنظر إلى مصالحها مهما كانت التداعيات على وحدة السودان ومستقبله السياسي.

إنّ هناك شروطا رئيسة لا بد أن تتوافر لتشكل ضمانة كي لا تتحول المطالب بالفدرالية أو العدالة التوزيعية إلى مبررات تؤدي في النهاية إلى الانفصال والاحتراب الداخلي، تتمثل أهم هذه الشروط بوجود الجماعة الوطنية التي تشكل التيار العام المعبر عن وحدة البلاد من حيث الثقافة الجامعة والمصالح المشتركة ..

للعودة للأعلى